

مجلس الأمة 2012

آخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Local

أكد رئيس جمعية الشفافية الكويتية صلاح الغزالي أن متابعة الانتخابات النيابية حق أصيل حصلت عليه مؤسسات المجتمع المدني الكويتي وحلم تحقق بتوجيهات من صاحب السمو الأمير، لافتا إلى أن المؤسسة التشريعية تلوثت سمعتها خارجيا ومحليا في خلال الـ 6 أشهر الأخيرة بسبب قضية الإيداعات المليونية لبعض النواب واقتحام مجلس الأمة، مشددا على أن دعوة متابعين دوليين للانتخابات هي تأكيد على أن الكويت دولة مؤسسات وديموقراطية عريقة لا تتأثر بعثرة مؤقتة واستثنائية لسلطتها التشريعية. وأوضح الغزالي أن القضاء على ظاهرة الانتخابات الفرعية لن يتم بين عشية وضحاها لأنه يحتاج لتغيير في الثقافة المجتمعية وتطبيق للقانون وتعزيز لثقافة المواطنة، موضحا أن قانون العمل التطوعي سبب مباشر في ضعف مؤسسات المجتمع المدني في الكويت، لافتا إلى أن صلاح حال ديموقراطيتنا لن يكون مواتيا إلا بإنشاء المفوضية العليا للانتخابات وتأسيس الحياة الحزبية وتعديل قانون الانتخابات. «الأنباء» التقت الغزالي وقلبت معه أكثر الملفات إثارة على الساحة الانتخابية، فإلى التفاصيل:

حاوره: أسامة دياب

رئيس «الشفافية» أكد أن الجمعية لم يكن لها دور في الكشف عن الإيداعات المليونية ولكنها قدمت قراءة علمية لهذا الملف واقترحت مجموعة من الإجراءات لمعالجته

صلاح الغزالي لـ «الأنباء»: متابعة الانتخابات النيابية حق أصيل لمؤسسات المجتمع المدني وحلم تحقق بتوجيهات صاحب السمو

دعوة متابعين دوليين للانتخابات تأكيد على أن الكويت دولة مؤسسات وديموقراطية عريقة لا تتأثر بعثرة مؤقتة واستثنائية لسلطتها التشريعية



صلاح الغزالي متحدثا للزميل أسامة دياب

قانون العمل التطوعي سبب ضعف مؤسسات المجتمع المدني في الكويت وميزانية «الشفافية الفلسطينية» 20 ضعف نظيرتها الكويتية

تعاملنا مع 25 نائبا في البرلمان ليس من بينهم واحد من «حديس» فكيف تكون الجمعية محسوبة على الإخوان؟



مراكز الشفافية تجربة حكومية غير مسبوقة على مستوى العالم العربي

أبرز أسس ومعايير مراقبة الانتخابات

● المفوضية العليا للانتخابات، تلتزم بمجموعة من الأسس والمعايير المهنية أهمها: الحيادية: ممارسة رصد الانتخابات بتجرد ودون انحياز إلى أي من المرشحين، وعدم الارتباط المالي أو التنظيمي أو الإداري لأعمال «المفوضية» بأي من الجماعات السياسية أو الفئات الاجتماعية الناشطة انتخابيا. الشمولية: الأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل المتعلقة بأي من العمليات الانتخابية أثناء عملية المراقبة، وتوضيح الجوانب التي تمكنت من رصدها، وأن تغطي الملاحظات كافة الجوانب المؤسسية: يجب أن تصدر أي تصريحات حول سير العمليات الانتخابية من قبل الشخص المخول بالحديث نيابة عن «المفوضية» وليس من الأفراد المتطوعين في أعمالها. الشفافية: الإفصاح عن طرق رصد المعلومات المتعلقة بمراقبة الانتخابات، والتحليلات التي اعتمدت عليها، والمنهجية المتبعة في ذلك. الدقة: الاعتماد على معلومات دقيقة وغير مشكوك فيها في عملية المراقبة. المهنية: الالتزام بمبادئ العمل المهني والموضوعي، دون الشخصوي. الالتزام بالقوانين: يحترم جميع المتطوعين في «المفوضية» سيادة القانون والحفاظ على النظام العام بالإضافة إلى تنفيذ أحكام القوانين والأنظمة. تجنب تعارض المصالح: يجب على كل متطوع في «المفوضية» الإفصاح في أول يوم لتطوعه عن أي تعارض محتمل للمصالح بين تطوعه وبين أي من المرشحين في الانتخابات، ويتم الإفصاح بتعبئة الاستمارة المخصصة لذلك، وتقديمها إلى رئيس الجمعية.

هل متابعة الانتخابات النيابية حلم تحقق أم حق حصلت عليه مؤسسات المجتمع المدني؟ متابعة مؤسسات المجتمع المدني للانتخابات عرف دولي معمول به في مختلف دول العالم وليست بدمية حتى يطمئن المجتمع على مستوى شفافية موسم الانتخابات بالكامل بدءا من فتح باب الترشح وحتى يوم الاقتراع. وأود أن أوضح أننا لسنا بجديدين على متابعة الانتخابات البرلمانية، فلقد قامت الجمعية بمتابعة انتخابات 2006 و 2008 بمبادرة منها وأصدرت تقارير سنوية خاصة بذلك وقيل انتخابات عام 2009 التقيت رئيس المجلس الأعلى للقضاء وطلبت مشاركتنا وصدر حينها كتاب موافقة المجلس الأعلى للقضاء على متابعة الجمعية للانتخابات. وعودة للانتخابات 2012، فبعد حل مجلس الأمة، وصدر مرسوم أميري بالدعوة للانتخابات، وتحديد موعد الاقتراع في يوم الخميس الموافق 2 فبراير 2012، قامت جمعية الشفافية بتشكيل الهيئة الرقابية لأعمال «المفوضية العليا لشفافية الانتخابات»، وذلك بهدف رصد ومتابعة انتخابات مجلس الأمة للفصل التشريعي الرابع عشر 2012 والتأكد من نزاهتها وفقا للقوانين والأنظمة الناقدية. وقد استهلكت المفوضية أعمالها بزيارة إلى صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، يوم الاثنين 12 ديسمبر 2011، وقدمنا لسموه نسخا من تقاريرنا السابقة وأبدنا رغبة في متابعة الانتخابات بشكل رسمي بالتعاون مع الحكومة، وطلبنا أن يكون هناك تنسيق مع وزارتي الداخلية والإعلام، فما كان من سموه إلا أن دعم رغبتنا في متابعة الانتخابات واستضافة فريق دولي لذات الغرض، وعلى الفور صدرت توجيهات الأمير صاحب السمو بالسماح لجمعية الشفافية بالمتابعة بشكل رسمي وعليه أصدر مجلس الوزراء قرارا بالسماح لنا بمتابعة الوزراء. وهنا أود أن أعرب عن تقدير الجمعية لحرص صاحب السمو الأمير، حفظه الله، على طائفة جميع الأطراف بشأن شفافية ونزاهة الانتخابات. ويعد لقاء صاحب السمو الأمير بيوم كرنا الزيارة لرئيس المجلس الأعلى للقضاء المستشار فيصل المرشد ووضعنا الخطوط العريضة لمشاركة الجمعية والتي اتفق على تسميتها اصطلاحا «متابعة». وأود أن أنتهز الفرصة لأعرب عن ثقتنا التامة في فضائنا الكويتي وقدرته على إدارة العملية الانتخابية بشكل حيادي ونزيه، ودور الجمعية هو مكمل لسدور القضاء حيث ترصد المخالفات والتجاوزات التي تحدث على مدار العملية الانتخابية سواء من المرشحين أو من ينوب عنهم، الجهات الجهات الحكومية في وسائل الإعلام ونصدر تقارير أسبوعية تبرز الإيجابيات والسلبيات.

● متابعي مؤسسات المجتمع المدني للانتخابات عرف دولي معمول به في مختلف دول العالم وليست بدمية حتى يطمئن المجتمع على مستوى شفافية موسم الانتخابات بالكامل بدءا من فتح باب الترشح وحتى يوم الاقتراع. وأود أن أوضح أننا لسنا بجديدين على متابعة الانتخابات البرلمانية، فلقد قامت الجمعية بمتابعة انتخابات 2006 و 2008 بمبادرة منها وأصدرت تقارير سنوية خاصة بذلك وقيل انتخابات عام 2009 التقيت رئيس المجلس الأعلى للقضاء وطلبت مشاركتنا وصدر حينها كتاب موافقة المجلس الأعلى للقضاء على متابعة الجمعية للانتخابات. وعودة للانتخابات 2012، فبعد حل مجلس الأمة، وصدر مرسوم أميري بالدعوة للانتخابات، وتحديد موعد الاقتراع في يوم الخميس الموافق 2 فبراير 2012، قامت جمعية الشفافية بتشكيل الهيئة الرقابية لأعمال «المفوضية العليا لشفافية الانتخابات»، وذلك بهدف رصد ومتابعة انتخابات مجلس الأمة للفصل التشريعي الرابع عشر 2012 والتأكد من نزاهتها وفقا للقوانين والأنظمة الناقدية. وقد استهلكت المفوضية أعمالها بزيارة إلى صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، يوم الاثنين 12 ديسمبر 2011، وقدمنا لسموه نسخا من تقاريرنا السابقة وأبدنا رغبة في متابعة الانتخابات بشكل رسمي بالتعاون مع الحكومة، وطلبنا أن يكون هناك تنسيق مع وزارتي الداخلية والإعلام، فما كان من سموه إلا أن دعم رغبتنا في متابعة الانتخابات واستضافة فريق دولي لذات الغرض، وعلى الفور صدرت توجيهات الأمير صاحب السمو بالسماح لجمعية الشفافية بالمتابعة بشكل رسمي وعليه أصدر مجلس الوزراء قرارا بالسماح لنا بمتابعة الوزراء. وهنا أود أن أعرب عن تقدير الجمعية لحرص صاحب السمو الأمير، حفظه الله، على طائفة جميع الأطراف بشأن شفافية ونزاهة الانتخابات. ويعد لقاء صاحب السمو الأمير بيوم كرنا الزيارة لرئيس المجلس الأعلى للقضاء المستشار فيصل المرشد ووضعنا الخطوط العريضة لمشاركة الجمعية والتي اتفق على تسميتها اصطلاحا «متابعة». وأود أن أنتهز الفرصة لأعرب عن ثقتنا التامة في فضائنا الكويتي وقدرته على إدارة العملية الانتخابية بشكل حيادي ونزيه، ودور الجمعية هو مكمل لسدور القضاء حيث ترصد المخالفات والتجاوزات التي تحدث على مدار العملية الانتخابية سواء من المرشحين أو من ينوب عنهم، الجهات الجهات الحكومية في وسائل الإعلام ونصدر تقارير أسبوعية تبرز الإيجابيات والسلبيات.

● متابعي مؤسسات المجتمع المدني للانتخابات عرف دولي معمول به في مختلف دول العالم وليست بدمية حتى يطمئن المجتمع على مستوى شفافية موسم الانتخابات بالكامل بدءا من فتح باب الترشح وحتى يوم الاقتراع. وأود أن أوضح أننا لسنا بجديدين على متابعة الانتخابات البرلمانية، فلقد قامت الجمعية بمتابعة انتخابات 2006 و 2008 بمبادرة منها وأصدرت تقارير سنوية خاصة بذلك وقيل انتخابات عام 2009 التقيت رئيس المجلس الأعلى للقضاء وطلبت مشاركتنا وصدر حينها كتاب موافقة المجلس الأعلى للقضاء على متابعة الجمعية للانتخابات. وعودة للانتخابات 2012، فبعد حل مجلس الأمة، وصدر مرسوم أميري بالدعوة للانتخابات، وتحديد موعد الاقتراع في يوم الخميس الموافق 2 فبراير 2012، قامت جمعية الشفافية بتشكيل الهيئة الرقابية لأعمال «المفوضية العليا لشفافية الانتخابات»، وذلك بهدف رصد ومتابعة انتخابات مجلس الأمة للفصل التشريعي الرابع عشر 2012 والتأكد من نزاهتها وفقا للقوانين والأنظمة الناقدية. وقد استهلكت المفوضية أعمالها بزيارة إلى صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، يوم الاثنين 12 ديسمبر 2011، وقدمنا لسموه نسخا من تقاريرنا السابقة وأبدنا رغبة في متابعة الانتخابات بشكل رسمي بالتعاون مع الحكومة، وطلبنا أن يكون هناك تنسيق مع وزارتي الداخلية والإعلام، فما كان من سموه إلا أن دعم رغبتنا في متابعة الانتخابات واستضافة فريق دولي لذات الغرض، وعلى الفور صدرت توجيهات الأمير صاحب السمو بالسماح لجمعية الشفافية بالمتابعة بشكل رسمي وعليه أصدر مجلس الوزراء قرارا بالسماح لنا بمتابعة الوزراء. وهنا أود أن أعرب عن تقدير الجمعية لحرص صاحب السمو الأمير، حفظه الله، على طائفة جميع الأطراف بشأن شفافية ونزاهة الانتخابات. ويعد لقاء صاحب السمو الأمير بيوم كرنا الزيارة لرئيس المجلس الأعلى للقضاء المستشار فيصل المرشد ووضعنا الخطوط العريضة لمشاركة الجمعية والتي اتفق على تسميتها اصطلاحا «متابعة». وأود أن أنتهز الفرصة لأعرب عن ثقتنا التامة في فضائنا الكويتي وقدرته على إدارة العملية الانتخابية بشكل حيادي ونزيه، ودور الجمعية هو مكمل لسدور القضاء حيث ترصد المخالفات والتجاوزات التي تحدث على مدار العملية الانتخابية سواء من المرشحين أو من ينوب عنهم، الجهات الجهات الحكومية في وسائل الإعلام ونصدر تقارير أسبوعية تبرز الإيجابيات والسلبيات.

● متابعي مؤسسات المجتمع المدني للانتخابات عرف دولي معمول به في مختلف دول العالم وليست بدمية حتى يطمئن المجتمع على مستوى شفافية موسم الانتخابات بالكامل بدءا من فتح باب الترشح وحتى يوم الاقتراع. وأود أن أوضح أننا لسنا بجديدين على متابعة الانتخابات البرلمانية، فلقد قامت الجمعية بمتابعة انتخابات 2006 و 2008 بمبادرة منها وأصدرت تقارير سنوية خاصة بذلك وقيل انتخابات عام 2009 التقيت رئيس المجلس الأعلى للقضاء وطلبت مشاركتنا وصدر حينها كتاب موافقة المجلس الأعلى للقضاء على متابعة الجمعية للانتخابات. وعودة للانتخابات 2012، فبعد حل مجلس الأمة، وصدر مرسوم أميري بالدعوة للانتخابات، وتحديد موعد الاقتراع في يوم الخميس الموافق 2 فبراير 2012، قامت جمعية الشفافية بتشكيل الهيئة الرقابية لأعمال «المفوضية العليا لشفافية الانتخابات»، وذلك بهدف رصد ومتابعة انتخابات مجلس الأمة للفصل التشريعي الرابع عشر 2012 والتأكد من نزاهتها وفقا للقوانين والأنظمة الناقدية. وقد استهلكت المفوضية أعمالها بزيارة إلى صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، يوم الاثنين 12 ديسمبر 2011، وقدمنا لسموه نسخا من تقاريرنا السابقة وأبدنا رغبة في متابعة الانتخابات بشكل رسمي بالتعاون مع الحكومة، وطلبنا أن يكون هناك تنسيق مع وزارتي الداخلية والإعلام، فما كان من سموه إلا أن دعم رغبتنا في متابعة الانتخابات واستضافة فريق دولي لذات الغرض، وعلى الفور صدرت توجيهات الأمير صاحب السمو بالسماح لجمعية الشفافية بالمتابعة بشكل رسمي وعليه أصدر مجلس الوزراء قرارا بالسماح لنا بمتابعة الوزراء. وهنا أود أن أعرب عن تقدير الجمعية لحرص صاحب السمو الأمير، حفظه الله، على طائفة جميع الأطراف بشأن شفافية ونزاهة الانتخابات. ويعد لقاء صاحب السمو الأمير بيوم كرنا الزيارة لرئيس المجلس الأعلى للقضاء المستشار فيصل المرشد ووضعنا الخطوط العريضة لمشاركة الجمعية والتي اتفق على تسميتها اصطلاحا «متابعة». وأود أن أنتهز الفرصة لأعرب عن ثقتنا التامة في فضائنا الكويتي وقدرته على إدارة العملية الانتخابية بشكل حيادي ونزيه، ودور الجمعية هو مكمل لسدور القضاء حيث ترصد المخالفات والتجاوزات التي تحدث على مدار العملية الانتخابية سواء من المرشحين أو من ينوب عنهم، الجهات الجهات الحكومية في وسائل الإعلام ونصدر تقارير أسبوعية تبرز الإيجابيات والسلبيات.

● متابعي مؤسسات المجتمع المدني للانتخابات عرف دولي معمول به في مختلف دول العالم وليست بدمية حتى يطمئن المجتمع على مستوى شفافية موسم الانتخابات بالكامل بدءا من فتح باب الترشح وحتى يوم الاقتراع. وأود أن أوضح أننا لسنا بجديدين على متابعة الانتخابات البرلمانية، فلقد قامت الجمعية بمتابعة انتخابات 2006 و 2008 بمبادرة منها وأصدرت تقارير سنوية خاصة بذلك وقيل انتخابات عام 2009 التقيت رئيس المجلس الأعلى للقضاء وطلبت مشاركتنا وصدر حينها كتاب موافقة المجلس الأعلى للقضاء على متابعة الجمعية للانتخابات. وعودة للانتخابات 2012، فبعد حل مجلس الأمة، وصدر مرسوم أميري بالدعوة للانتخابات، وتحديد موعد الاقتراع في يوم الخميس الموافق 2 فبراير 2012، قامت جمعية الشفافية بتشكيل الهيئة الرقابية لأعمال «المفوضية العليا لشفافية الانتخابات»، وذلك بهدف رصد ومتابعة انتخابات مجلس الأمة للفصل التشريعي الرابع عشر 2012 والتأكد من نزاهتها وفقا للقوانين والأنظمة الناقدية. وقد استهلكت المفوضية أعمالها بزيارة إلى صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، يوم الاثنين 12 ديسمبر 2011، وقدمنا لسموه نسخا من تقاريرنا السابقة وأبدنا رغبة في متابعة الانتخابات بشكل رسمي بالتعاون مع الحكومة، وطلبنا أن يكون هناك تنسيق مع وزارتي الداخلية والإعلام، فما كان من سموه إلا أن دعم رغبتنا في متابعة الانتخابات واستضافة فريق دولي لذات الغرض، وعلى الفور صدرت توجيهات الأمير صاحب السمو بالسماح لجمعية الشفافية بالمتابعة بشكل رسمي وعليه أصدر مجلس الوزراء قرارا بالسماح لنا بمتابعة الوزراء. وهنا أود أن أعرب عن تقدير الجمعية لحرص صاحب السمو الأمير، حفظه الله، على طائفة جميع الأطراف بشأن شفافية ونزاهة الانتخابات. ويعد لقاء صاحب السمو الأمير بيوم كرنا الزيارة لرئيس المجلس الأعلى للقضاء المستشار فيصل المرشد ووضعنا الخطوط العريضة لمشاركة الجمعية والتي اتفق على تسميتها اصطلاحا «متابعة». وأود أن أنتهز الفرصة لأعرب عن ثقتنا التامة في فضائنا الكويتي وقدرته على إدارة العملية الانتخابية بشكل حيادي ونزيه، ودور الجمعية هو مكمل لسدور القضاء حيث ترصد المخالفات والتجاوزات التي تحدث على مدار العملية الانتخابية سواء من المرشحين أو من ينوب عنهم، الجهات الجهات الحكومية في وسائل الإعلام ونصدر تقارير أسبوعية تبرز الإيجابيات والسلبيات.

● متابعي مؤسسات المجتمع المدني للانتخابات عرف دولي معمول به في مختلف دول العالم وليست بدمية حتى يطمئن المجتمع على مستوى شفافية موسم الانتخابات بالكامل بدءا من فتح باب الترشح وحتى يوم الاقتراع. وأود أن أوضح أننا لسنا بجديدين على متابعة الانتخابات البرلمانية، فلقد قامت الجمعية بمتابعة انتخابات 2006 و 2008 بمبادرة منها وأصدرت تقارير سنوية خاصة بذلك وقيل انتخابات عام 2009 التقيت رئيس المجلس الأعلى للقضاء وطلبت مشاركتنا وصدر حينها كتاب موافقة المجلس الأعلى للقضاء على متابعة الجمعية للانتخابات. وعودة للانتخابات 2012، فبعد حل مجلس الأمة، وصدر مرسوم أميري بالدعوة للانتخابات، وتحديد موعد الاقتراع في يوم الخميس الموافق 2 فبراير 2012، قامت جمعية الشفافية بتشكيل الهيئة الرقابية لأعمال «المفوضية العليا لشفافية الانتخابات»، وذلك بهدف رصد ومتابعة انتخابات مجلس الأمة للفصل التشريعي الرابع عشر 2012 والتأكد من نزاهتها وفقا للقوانين والأنظمة الناقدية. وقد استهلكت المفوضية أعمالها بزيارة إلى صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، يوم الاثنين 12 ديسمبر 2011، وقدمنا لسموه نسخا من تقاريرنا السابقة وأبدنا رغبة في متابعة الانتخابات بشكل رسمي بالتعاون مع الحكومة، وطلبنا أن يكون هناك تنسيق مع وزارتي الداخلية والإعلام، فما كان من سموه إلا أن دعم رغبتنا في متابعة الانتخابات واستضافة فريق دولي لذات الغرض، وعلى الفور صدرت توجيهات الأمير صاحب السمو بالسماح لجمعية الشفافية بالمتابعة بشكل رسمي وعليه أصدر مجلس الوزراء قرارا بالسماح لنا بمتابعة الوزراء. وهنا أود أن أعرب عن تقدير الجمعية لحرص صاحب السمو الأمير، حفظه الله، على طائفة جميع الأطراف بشأن شفافية ونزاهة الانتخابات. ويعد لقاء صاحب السمو الأمير بيوم كرنا الزيارة لرئيس المجلس الأعلى للقضاء المستشار فيصل المرشد ووضعنا الخطوط العريضة لمشاركة الجمعية والتي اتفق على تسميتها اصطلاحا «متابعة». وأود أن أنتهز الفرصة لأعرب عن ثقتنا التامة في فضائنا الكويتي وقدرته على إدارة العملية الانتخابية بشكل حيادي ونزيه، ودور الجمعية هو مكمل لسدور القضاء حيث ترصد المخالفات والتجاوزات التي تحدث على مدار العملية الانتخابية سواء من المرشحين أو من ينوب عنهم، الجهات الجهات الحكومية في وسائل الإعلام ونصدر تقارير أسبوعية تبرز الإيجابيات والسلبيات.

● متابعي مؤسسات المجتمع المدني للانتخابات عرف دولي معمول به في مختلف دول العالم وليست بدمية حتى يطمئن المجتمع على مستوى شفافية موسم الانتخابات بالكامل بدءا من فتح باب الترشح وحتى يوم الاقتراع. وأود أن أوضح أننا لسنا بجديدين على متابعة الانتخابات البرلمانية، فلقد قامت الجمعية بمتابعة انتخابات 2006 و 2008 بمبادرة منها وأصدرت تقارير سنوية خاصة بذلك وقيل انتخابات عام 2009 التقيت رئيس المجلس الأعلى للقضاء وطلبت مشاركتنا وصدر حينها كتاب موافقة المجلس الأعلى للقضاء على متابعة الجمعية للانتخابات. وعودة للانتخابات 2012، فبعد حل مجلس الأمة، وصدر مرسوم أميري بالدعوة للانتخابات، وتحديد موعد الاقتراع في يوم الخميس الموافق 2 فبراير 2012، قامت جمعية الشفافية بتشكيل الهيئة الرقابية لأعمال «المفوضية العليا لشفافية الانتخابات»، وذلك بهدف رصد ومتابعة انتخابات مجلس الأمة للفصل التشريعي الرابع عشر 2012 والتأكد من نزاهتها وفقا للقوانين والأنظمة الناقدية. وقد استهلكت المفوضية أعمالها بزيارة إلى صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، يوم الاثنين 12 ديسمبر 2011، وقدمنا لسموه نسخا من تقاريرنا السابقة وأبدنا رغبة في متابعة الانتخابات بشكل رسمي بالتعاون مع الحكومة، وطلبنا أن يكون هناك تنسيق مع وزارتي الداخلية والإعلام، فما كان من سموه إلا أن دعم رغبتنا في متابعة الانتخابات واستضافة فريق دولي لذات الغرض، وعلى الفور صدرت توجيهات الأمير صاحب السمو بالسماح لجمعية الشفافية بالمتابعة بشكل رسمي وعليه أصدر مجلس الوزراء قرارا بالسماح لنا بمتابعة الوزراء. وهنا أود أن أعرب عن تقدير الجمعية لحرص صاحب السمو الأمير، حفظه الله، على طائفة جميع الأطراف بشأن شفافية ونزاهة الانتخابات. ويعد لقاء صاحب السمو الأمير بيوم كرنا الزيارة لرئيس المجلس الأعلى للقضاء المستشار فيصل المرشد ووضعنا الخطوط العريضة لمشاركة الجمعية والتي اتفق على تسميتها اصطلاحا «متابعة». وأود أن أنتهز الفرصة لأعرب عن ثقتنا التامة في فضائنا الكويتي وقدرته على إدارة العملية الانتخابية بشكل حيادي ونزيه، ودور الجمعية هو مكمل لسدور القضاء حيث ترصد المخالفات والتجاوزات التي تحدث على مدار العملية الانتخابية سواء من المرشحين أو من ينوب عنهم، الجهات الجهات الحكومية في وسائل الإعلام ونصدر تقارير أسبوعية تبرز الإيجابيات والسلبيات.

● متابعي مؤسسات المجتمع المدني للانتخابات عرف دولي معمول به في مختلف دول العالم وليست بدمية حتى يطمئن المجتمع على مستوى شفافية موسم الانتخابات بالكامل بدءا من فتح باب الترشح وحتى يوم الاقتراع. وأود أن أوضح أننا لسنا بجديدين على متابعة الانتخابات البرلمانية، فلقد قامت الجمعية بمتابعة انتخابات 2006 و 2008 بمبادرة منها وأصدرت تقارير سنوية خاصة بذلك وقيل انتخابات عام 2009 التقيت رئيس المجلس الأعلى للقضاء وطلبت مشاركتنا وصدر حينها كتاب موافقة المجلس الأعلى للقضاء على متابعة الجمعية للانتخابات. وعودة للانتخابات 2012، فبعد حل مجلس الأمة، وصدر مرسوم أميري بالدعوة للانتخابات، وتحديد موعد الاقتراع في يوم الخميس الموافق 2 فبراير 2012، قامت جمعية الشفافية بتشكيل الهيئة الرقابية لأعمال «المفوضية العليا لشفافية الانتخابات»، وذلك بهدف رصد ومتابعة انتخابات مجلس الأمة للفصل التشريعي الرابع عشر 2012 والتأكد من نزاهتها وفقا للقوانين والأنظمة الناقدية. وقد استهلكت المفوضية أعمالها بزيارة إلى صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، يوم الاثنين 12 ديسمبر 2011، وقدمنا لسموه نسخا من تقاريرنا السابقة وأبدنا رغبة في متابعة الانتخابات بشكل رسمي بالتعاون مع الحكومة، وطلبنا أن يكون هناك تنسيق مع وزارتي الداخلية والإعلام، فما كان من سموه إلا أن دعم رغبتنا في متابعة الانتخابات واستضافة فريق دولي لذات الغرض، وعلى الفور صدرت توجيهات الأمير صاحب السمو بالسماح لجمعية الشفافية بالمتابعة بشكل رسمي وعليه أصدر مجلس الوزراء قرارا بالسماح لنا بمتابعة الوزراء. وهنا أود أن أعرب عن تقدير الجمعية لحرص صاحب السمو الأمير، حفظه الله، على طائفة جميع الأطراف بشأن شفافية ونزاهة الانتخابات. ويعد لقاء صاحب السمو الأمير بيوم كرنا الزيارة لرئيس المجلس الأعلى للقضاء المستشار فيصل المرشد ووضعنا الخطوط العريضة لمشاركة الجمعية والتي اتفق على تسميتها اصطلاحا «متابعة». وأود أن أنتهز الفرصة لأعرب عن ثقتنا التامة في فضائنا الكويتي وقدرته على إدارة العملية الانتخابية بشكل حيادي ونزيه، ودور الجمعية هو مكمل لسدور القضاء حيث ترصد المخالفات والتجاوزات التي تحدث على مدار العملية الانتخابية سواء من المرشحين أو من ينوب عنهم، الجهات الجهات الحكومية في وسائل الإعلام ونصدر تقارير أسبوعية تبرز الإيجابيات والسلبيات.



صلاح الغزالي متحدثا عن أحدث مستجدات العملية الانتخابية (هاني الشمري)

على التوالي ينظم سنويا برعاية صاحب السمو، بالإضافة للقاءات سنوية تجمعنا بسموه تعرض فيها أبرز أعمالنا ونسترشد بنصائحه التي تعيننا على أداء عملنا ولذلك حينما طلبنا لقاء صاحب السمو تم ترتيبه بشكل سريع ورحب سموه بطلبنا متابعة الانتخابات ودعوة فريق من المراقبين من منظمات أهلية غير ربحية من خارج الكويت وهذا الفريق شاركتنا معه في الرقابة في لبنان، مصر، موريتانيا واليمن. وهنا تجدر الإشارة إلى أن دعم صاحب السمو لهذه المطالب هو تعزيز للديموقراطية الكويتية. ما جسسية المراقبين أو المتابعين من خارج الكويت؟ يتم الآن التنسيق لتشكيل الفريق وتوجيه الدعوات للشخصيات العامة المشهود لها بالكفاءة في بلادها على أن تشارك كل دولة بعضو أو اثنين على الأكثر، سيكون لدينا متابعون من المغرب، تونس، الجزائر، مصر، السودان، لبنان ودول الخليج بصفة عامة.

● الهدف من دعوة مراقبين عرب هو تعميق تجربتهم من خلال متابعة التجربة الكويتية الرائدة على أرض الواقع؟ الهدف مشترك نفيذ الأشياء ونستفيد منهم وللأمانة استفدنا من التجربة اللبنانية في مراقبة الانتخابات ونحن نقدم لهم عددا من التجارب المميزة أبرزها تجربة وزارة الإعلام التي ضربت مثلا في الحيادية ببها ثلاث دقائق لكل مرشح بالإضافة إلى إنشاء وزارة الداخلية لمركز الشفافية في كل دائرة يضم ممثلين عن المجتمع المدني والإعلان عن خططه ساخنة لتلقي الشكاوى و هذه تجربة حكومية غير مسبوقة على مستوى العالم العربي.

● ما انعكاسات إشراك مؤسسات المجتمع المدني في متابعة الانتخابات على وجه الكويت الحضاري في الخارج؟ لا شك أن سلطتنا الكويتية الرائدة تلوثت سمعتها خارجيا ومحليا خلال الـ 6 أشهر الأخيرة بسبب موضوع الإيداعات المليونية لبعض النواب واقتحام مجلس الأمة وعكس صورة سيئة للممارسة السياسية في الكويت ومن هنا جاءت فكرة دعوة متابعين دوليين للانتخابات لتؤكد أن الكويت دولة مؤسسات السيادة فيها للقانون وديموقراطية عريقة لا تتأثر بعثرة مؤقتة وحالة استثنائية لسلطتها التشريعية. وأود أن أشير إلى أن إشراك المجتمع المدني في متابعة الانتخابات ليس كافيا في حال استمرار نفس الأخطاء الحكومية ولذلك سنرصد الممارسات الحكومية وإذا أخطأت سنشير إلى خطاها وإذا أحسنت سنثنى على أدائها حتى نصل إلى ممارسات تحظى بصورة مشرقة عن الديموقراطية الكويتية.

● ما انعكاسات إشراك مؤسسات المجتمع المدني في متابعة الانتخابات على وجه الكويت الحضاري في الخارج؟ لا شك أن سلطتنا الكويتية الرائدة تلوثت سمعتها خارجيا ومحليا خلال الـ 6 أشهر الأخيرة بسبب موضوع الإيداعات المليونية لبعض النواب واقتحام مجلس الأمة وعكس صورة سيئة للممارسة السياسية في الكويت ومن هنا جاءت فكرة دعوة متابعين دوليين للانتخابات لتؤكد أن الكويت دولة مؤسسات السيادة فيها للقانون وديموقراطية عريقة لا تتأثر بعثرة مؤقتة وحالة استثنائية لسلطتها التشريعية. وأود أن أشير إلى أن إشراك المجتمع المدني في متابعة الانتخابات ليس كافيا في حال استمرار نفس الأخطاء الحكومية ولذلك سنرصد الممارسات الحكومية وإذا أخطأت سنشير إلى خطاها وإذا أحسنت سنثنى على أدائها حتى نصل إلى ممارسات تحظى بصورة مشرقة عن الديموقراطية الكويتية.

● ما انعكاسات إشراك مؤسسات المجتمع المدني في متابعة الانتخابات على وجه الكويت الحضاري في الخارج؟ لا شك أن سلطتنا الكويتية الرائدة تلوثت سمعتها خارجيا ومحليا خلال الـ 6 أشهر الأخيرة بسبب موضوع الإيداعات المليونية لبعض النواب واقتحام مجلس الأمة وعكس صورة سيئة للممارسة السياسية في الكويت ومن هنا جاءت فكرة دعوة متابعين دوليين للانتخابات لتؤكد أن الكويت دولة مؤسسات السيادة فيها للقانون وديموقراطية عريقة لا تتأثر بعثرة مؤقتة وحالة استثنائية لسلطتها التشريعية. وأود أن أشير إلى أن إشراك المجتمع المدني في متابعة الانتخابات ليس كافيا في حال استمرار نفس الأخطاء الحكومية ولذلك سنرصد الممارسات الحكومية وإذا أخطأت سنشير إلى خطاها وإذا أحسنت سنثنى على أدائها حتى نصل إلى ممارسات تحظى بصورة مشرقة عن الديموقراطية الكويتية.

● ما انعكاسات إشراك مؤسسات المجتمع المدني في متابعة الانتخابات على وجه الكويت الحضاري في الخارج؟ لا شك أن سلطتنا الكويتية الرائدة تلوثت سمعتها خارجيا ومحليا خلال الـ 6 أشهر الأخيرة بسبب موضوع الإيداعات المليونية لبعض النواب واقتحام مجلس الأمة وعكس صورة سيئة للممارسة السياسية في الكويت ومن هنا جاءت فكرة دعوة متابعين دوليين للانتخابات لتؤكد أن الكويت دولة مؤسسات السيادة فيها للقانون وديموقراطية عريقة لا تتأثر بعثرة مؤقتة وحالة استثنائية لسلطتها التشريعية. وأود أن أشير إلى أن إشراك المجتمع المدني في متابعة الانتخابات ليس كافيا في حال استمرار نفس الأخطاء الحكومية ولذلك سنرصد الممارسات الحكومية وإذا أخطأت سنشير إلى خطاها وإذا أحسنت سنثنى على أدائها حتى نصل إلى ممارسات تحظى بصورة مشرقة عن الديموقراطية الكويتية.

● ما انعكاسات إشراك مؤسسات المجتمع المدني في متابعة الانتخابات على وجه الكويت الحضاري في الخارج؟ لا شك أن سلطتنا الكويتية الرائدة تلوثت سمعتها خارجيا ومحليا خلال الـ 6 أشهر الأخيرة بسبب موضوع الإيداعات المليونية لبعض النواب واقتحام مجلس الأمة وعكس صورة سيئة للممارسة السياسية في الكويت ومن هنا جاءت فكرة دعوة متابعين دوليين للانتخابات لتؤكد أن الكويت دولة مؤسسات السيادة فيها للقانون وديموقراطية عريقة لا تتأثر بعثرة مؤقتة وحالة استثنائية لسلطتها التشريعية. وأود أن أشير إلى أن إشراك المجتمع المدني في متابعة الانتخابات ليس كافيا في حال استمرار نفس الأخطاء الحكومية ولذلك سنرصد الممارسات الحكومية وإذا أخطأت سنشير إلى خطاها وإذا أحسنت سنثنى على أدائها حتى نصل إلى ممارسات تحظى بصورة مشرقة عن الديموقراطية الكويتية.

من الخيارات أمام المواطنين للإبلاغ عن الجرائم الانتخابية حيث نتلقى البلاغات عبر الموقع الإلكتروني للجمعية (www.transparency.kuwait.org) أو عن طريق الاتصالات الهاتفية على الرقم التالي ت: 25358901/2 - ف: 25358903 أو عن طريق البريد الإلكتروني التالي: info@transparency.kuwait.org أو معروف أنها محسوبة على «حديس» بالرغم من أنها بها مستقلون كثيرون ليسوا محسوبين عليها مثل الوزير محمد العفاسي الذي كان من قيادات الائتلافية بالرغم من أنه لم يكن من «حديس» وكذلك الوزير جمال شهاب والوزير الحالي أحمد المليفي، والحقيقة أنه من يريد أن يصنفنا أننا محسوبون على الإخوان فعليه أن يرجع لأنشطة الجمعية ويرصد مدى انحيازها أو تنسيقها مع الإخوان من عدمه والأمثلة على ذلك كثيرة ومنها أننا قدمنا 5 اقتراحات بقوانين للبرلمان وفي كل قانون تعاوننا مع 5 أعضاء من بينهم جمعان الحريش ولا فلاح الصواغ. وإذا أتينا إلى 233 عضوا من أعضاء الجمعية فسندج أن عضوا واحدا فقط منهم ينتمي للإخوان المسلمين.

● ما تقييمك لدور مؤسسات المجتمع المدني في الكويت؟ ● المجتمع المدني في الكويت دوره ضعيف وإذا استخدم من الجماعات السياسية يستخدم لأغراض ضيقة، واشتهرت هذه المؤسسات بموضوع الكوادر، وإن كنت أعزو سبب ضعف هذه المؤسسات للقانون المنظم للعمل التطوعي قانون مع الأسف قاصر وأهم أوجه القصور فيه قضية التمويل، فعلى سبيل المثال، إذا قارنت بين جمعية الشفافية الكويتية وجمعية الشفافية الفلسطينية فسندج أن ميزانية الشفافية الفلسطينية 20 ضعف ميزانية الشفافية الكويتية والسبب أن هناك مصدرا للتمويل مؤسسات المجتمع المدني في هذه الدول ونفتقر إليه في الكويت، فالقانون الضريبي في هذه الدول يسمح للشركات بالتبرع لها على أن يحصل ذلك من إقرارها الضريبي، إلا أن وضعنا في الكويت فكتبتنا إقرارا قبل إصدار الترخيص بعدم تلقي أي تمويل من وزارة الشؤون ولا مقر بالإضافة إلى منع تلقي أي تمويل من منظمات عالمية.

● ما مصادر تمويلكم؟ لدينا مجموعة من الشركات المانحة ترعاة للجمعية بالإضافة إلى منتدى الشفافية الذي يقام سنويا برعاية صاحب السمو الأمير. ونحن حريصون على أن تكون أنشطتنا غير مكلفة.

● هل كان لكم دور في الكشف عن الإيداعات المليونية لبعض النواب والتي أثرت مؤخرا؟ ● لم يكن لنا دور في الكشف عن الإيداعات المليونية للنواب ولكننا قدمنا قراءة علمية لهذا الملف واقترحنا مجموعة من الإجراءات التي يجب أن تقوم بها الحكومة لمعالجته.

● ما حجم التغيير في المجلس القادم؟ ● المؤشرات تقول أن نسبة التغيير لن تتجاوز الـ 50٪ ونراهن على وعي المواطن الكويتي والدليل على ذلك أن الانتخابات الفرعية لم تكن يتماسكها التي كانت عليه في الانتخابات السابقة بالإضافة إلى انسحاب بعض النواب المتهمين بالإيداعات المليونية.

● ما مدى اعتبار تأسيس الحياة الحزبية ضرورة لإصلاح الواقع السياسي في الكويت؟ ● لا يمكن أن نتصلح ديموقراطيتنا إلا ببلافة أمور، الأول هو إنشاء مفوضية عليا للانتخابات تتولى قضية الديموقراطية برمتها، الثاني إنشاء الأحزاب وترخيص الجماعات السياسية أما الثالث فهو تعديل قانون الانتخابية.

● ما أبرز الجرائم الانتخابية التي تقع تحت طائلة القانون وتقومون برصدها؟ ● من الجرائم الانتخابية التي نسعى جاهدين لمحاربتها عن طريق تشجيع المواطنين والمتطوعين على رصدها والإبلاغ عنها ومن أبرزها: التلاعب بسجل الناخبين، الانتخابات الفرعية، المعاملات الانتخابية، التمويل غير المشروع للحملة الانتخابية شراء أصوات الناخبين، العنف الانتخابي، انحياز الإعلام الحكومي، مخالفات الإعلانات والمقارن، استخدام دور العبادة ودور العلم بالإضافة إلى استخدام أموال ومقار الجماعات والنقابات، ولقد حرصت الجمعية على توفير عدد

● ما أبرز السليبات التي تم رصدها في الانتخابات الماضية؟ ● نظل الأصوات على رأس أبرز السليبات في العمليات الانتخابية الماضية التي قمنا بمتابعتها، استخدام بعض جمعيات النفع العام، تحت طائلة القانون، بالإضافة إلى حل آخر يتمثل في تعزيز ثقافة المواطنة والانتماء للدولة ككيان كبير ومظلة تشمل الجميع وبدل عن القبيلة، العائلة، المذهب أو الطائفة.

● علاج قضية الانتخابات الفرعية لا يتم بين يوم وليلة لأنه يحتاج لتغيير ثقافة المجتمع من الاعتماد على أهل الثقة إلى الاعتماد على أهل الخبرة واتباع نظرية الألفا وهذا حل طويل المدى وهناك حل سريع من خلال تجميع الأدلة على إجرائها ومعاينة القاضين عليها، لأنها تقع تحت طائلة القانون، بالإضافة إلى حل آخر يتمثل في تعزيز ثقافة المواطنة والانتماء للدولة ككيان كبير ومظلة تشمل الجميع وبدل عن القبيلة، العائلة، المذهب أو الطائفة.

● ما أبرز السليبات التي تم رصدها في الانتخابات الماضية؟ ● نظل الأصوات على رأس أبرز السليبات في العمليات الانتخابية الماضية التي قمنا بمتابعتها، استخدام بعض جمعيات النفع العام، تحت طائلة القانون، بالإضافة إلى حل آخر يتمثل في تعزيز ثقافة المواطنة والانتماء للدولة ككيان كبير ومظلة تشمل الجميع وبدل عن القبيلة، العائلة، المذهب أو الطائفة.